



بطاقة الدفع المحلي للمشتريات تسهيل

Local Card– Tashil Application Form

طلب اصدار بطاقة تسهيل

Branch: : الفرع

Date: : التاريخ

◆ Would like to issue Tashil Card

• أُرغب في الحصول على بطاقة تسهيل للدفع المحلي للمشتريات

Personal Information :

البيانات الشخصية :

الاسم بالكامل

رقم الهاتف

الرقم الوطني

رقم جواز السفر

رقم الحساب

البريد الإلكتروني

الاسم باللغة الانجليزية كما هو في جواز السفر :

() تاريخ الميلاد

() المهنة

() الحالة الاجتماعية

كما أُرغب في شحن البطاقة بمبلغ ()

بالحروف :

فقط

أقر بأنني اطّلت ووافق على الشروط والاحكام الخاصة باصدار واستخدام بطاقات الدفع الالكتروني المعتمدة بالمصرف المتحد للتجارة والاستثمار

توقيع العميل

إعتماد مراجع الفرع

إعتماد ومطابقة التوقيع من موظف الحسابات الجارية

.....

.....

الشروط المدرجة فيما يلي تحكم العلاقة بين حامل البطاقة والمصرف وموضح بها شروط إصدار واستخدام بطاقة الخصم الفوري المصرف المتحد للتجارة والاستثمار (ليبيا) ش.م.ل

- 1- التعريفات
 - أ- المصرف: المصرف المتحد للتجارة والاستثمار (ليبيا) ش.م.ل (وفروعه).
 - ب- البطاقة: بطاقة الخصم المحلي التي تصدر من المصرف المتحد للتجارة والاستثمار (ليبيا) ش.م.ل. وهي بطاقة خصم تخول لحاملها التعامل على حساباته بطريق السحب النقدي من ماكينات ال ATM القابلة لبطاقات الخصم الفوري وكذلك من فروع المصرف ومن خلال ماكينات ال P.O.S أو استخدام البطاقة في سداد قيمة المشتريات والخدمات لدي التجار عن طريق نقاط البيع ال P.O.S القابلة للخصم الفوري.
 - ت- حامل البطاقة الأساسية: هو عميل المصرف الموقع على هذا الطلب والذي يتم من خلال حسابه لدي المصرف تنفيذ كافة العمليات الناتجة عن إصدار واستخدام البطاقة الأساسية أو أي بطاقة إضافية وما يستحق عنهم من رسوم وعمولات ومصاريف وخلافه.
 - ث- حامل البطاقة الإضافية: هو الشخص الذي تصدر له بطاقة إضافية بناء على تعليمات حامل البطاقة الأساسية.
 - ج- نقاط البيع الإلكتروني "POS": هي آلة تعمل إلكترونياً وتسمح للعميل بعمليات شراء سلع أو الحصول على خدمات مستخدماً في ذلك بطاقة الخصم الفوري.
 - ح- مدة البطاقة ثلاث سنوات وتجدد تلقائياً ما لم يحظر حامل البطاقة المصرف كتابياً برغبته في عدم التجديد ويتعين إخطار المصرف قبل انتهاء مدة سريانها بخمسة عشر يوماً على الأقل.
 - خ- الرقم الشخصي السري "PIN": هو الرقم السري الخاص بحامل البطاقة والذي يستخدم عند قيامه بإجراء عمليات سحب نقدي من خلال الآلة المصرف ال "ATM".
 - د- المتجر أو الشركة أو المصرف أو المنشأة أو خلافة الذي يقبل التعامل بطاقات الخصم الفوري لسداد قيمة سلع أو خدمات أو مسحوبات نقدية قدمت لحامل البطاقة.
 - ذ- الحد اليومي للبطاقة: هو الحد الأقصى اليومي الذي يحدده المصرف لاستخدام البطاقة ويحق للمصرف تغيير هذا الحد من حين لآخر.
- 2-
 - أ- تسجيل الرقم الشخصي السري "PIN" ويتم الحصول عليه عند الحصول على البطاقة أو عند تغييره من خلال الآلة المصرف ال "ATM" أو نقاط البيع الإلكتروني ال "POS".
 - ب- عدم الإصاح عن الرقم السري لأي طرف أو أي من العاملين بالمصرف أو كتابته على البطاقة نفسها أو حفظه معها في مكان واحد، وفي حالة حصول أي طرف آخر على الرقم السري يعتبر هذا تصريح من حامل البطاقة لهذا الشخص باستخدام البطاقة وبدون أي مسؤولية على المصرف من أي نوع قد تتم عن هذا الاستخدام.
 - ت- يتعهد مستخدم البطاقة بالتوقيع على ظهر البطاقة والتوقيع على قسائم البيع كلما استخدم بطاقته في شراء سلع أو الحصول على خدمات، وفي حالة عدم قيامه بالتوقيع على تلك القسائم أو اختلاف التوقيع عن التوقيع بظهر البطاقة يظل رغم ذلك مسؤلاً عن سداد المبالغ المخصوصة من رصيد حسابه.
 - 3- في حالة فقدان البطاقة أو سرقتها يتعهد حامل البطاقة بإخطار المصرف على أن يعزز الإخطار بطلب كتابي وذلك في أقرب وقت، ويتحمل العميل كامل المسؤولية الناتجة عن أي عملية تتم عن طريق البطاقة المسروقة أو المفقودة قبل تسليم الإخطار الكتابي للمصرف، كما يلتزم حامل البطاقة بتعويض المصرف ضد أي خسائر أو أضرار تنشأ عن الاستخدام الخاطئ والغير مصرح به للبطاقة أو الرقم الشخصي السري وذلك بخلاف التزامه الأصلي بقيمة العمليات المستخدمة، ويتعهد حامل البطاقة في حالة العثور عليها الا يستعملها ويعيدها للمصرف فوراً لاتخاذ إجراءات إتلافها.
 - 4- يلتزم حامل البطاقة الأصلي بإخطار المصرف في حالة تغير أي من البيانات المتبته بطلب إصدار البطاقة.
 - 5- البطاقة صالحة للاستخدام داخل وخارج ليبيا لكافة عمليات الشراء أو الحصول على الخدمات باستخدام نقاط البيع الإلكتروني "P.O.S" التي تقبل بطاقات الخصم الفوري ولكافة عمليات السحب النقدي من الات المصرف ال "ATM" التي تقبل بطاقات الخصم الفوري وذلك وفقاً للحدود المصرح بها وبدون أدنى مسؤوليه على المصرف.
 - 6- لا تتم صرف أي مبالغ نقدية من خلال أجهزة الصراف ال "ATM" إلا وفقاً لفئات العملة المتوفرة.
 - 7- في حالة عدم الالتزام بأي شروط الاستخدام أو إساءة استخدام البطاقة يتم إيقافها واتخاذ مايلزم من إجراءات حفاظاً على حقوق المصرف بما فيها إلغاء البطاقة.
 - 8- المصرف غير مسئول تماماً عن أي من الاعطال الناجمة من انقطاع التيار الكهربائي أو الاعطال الميكانيكية أو خلو الآلة المصرف ال "ATM" من النقود أو أي سبب آخر. إيا كان نوعه ولا يجوز لحامل البطاقة الرجوع على المصرف بأي مطالبات في هذا الخصوص.
 - 9- العمليات التي تتم باستخدام البطاقة متوقفة على مبلغ الرصيد المتاح بالحساب وقت الاستخدام ولا يحق تجاوز هذا الرصيد وفي حالة تجاوزه فللمصرف الحق في اتخاذ كافة الإجراءات لاستيفاء كامل المديونية وما يستحق عنها من غرامات ومصاريف.
 - 10- جميع القيود التي يتبها المصرف سواء كانت خصم أو إضافة تكون صحيحة، وليس لحامل البطاقة الحق في الاعتراض عليها، وللمصرف الحق في إثبات تلك القيود بكافة طرق الإثبات.
 - 11- تقوم الآلة المصرف ال "ATM" بإيقاف رصيد البطاقة تلقائياً في حالة إجراء ثلاث محاولات متتالية في إدخال الرقم السري "PIN" واحتجاز البطاقة في حالة عدم السحب بالبطاقة من الآلة المصرف ال "ATM" بعد انتهاء العملية بالفترة الزمنية المحددة.
 - 12- عند عدم سحب المبلغ الذي طلب صرفه من الآلة المصرف ال "ATM" خلال المدة الزمنية المحددة من إبراز هذا المبلغ من المكان المخصص له بالآلة فإن المصرف غير مسئول عن إعادة قيد الخصم الذي تم من رصيد البطاقة بموجب هذه العملية إلا بعد إجراء جرد الآلة، وعليه فإنه يحق للمصرف حجباً تسفر عنه إجراءات الجرد إضافة المبلغ بالكامل أو الجزء منه أو عدم إعادته إلى رصيد البطاقة، ولا يحق لحامل البطاقة في جميع الأحوال الاعتراض على أي إجراء يتخذه المصرف في هذا الصدد.
 - 13- في حالة الاعتراض على بعض العمليات التي يتم قيدها على حساب البطاقة أو طلب صورة من تلك العمليات يتم ذلك بالشروط الآتية.
 - الانتقل قيمة العملية المعترض عن 50 دينار.
 - يتم سداد مصاريف عمليات الاعتراض (Charge Bank) الخاصة بمؤسسة فيزا العالمية مقدماً حين الاعتراض على أي عمليات.
 - إن يتم الاعتراض كتابة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العملية محل الاعتراض.
 - في حالة احقية العميل في المبلغ المعترض عليه يتم إضافته لحساب البطاقة بعد الفترة المحدودة وفقاً للإجراءات المتبعة بمؤسسة فيزا العالمية وبدون أي اعتراض من حامل البطاقة.
 - 14- المصرف غير مسئول عن أي خلاف ينشأ بين حامل البطاقة والتجار على السلع أو الخدمات التي حصل عليها بموجب البطاقة، ويتعهد حامل البطاقة بتسوية أي خلافات مع التجار مباشرة دون إدخال المصرف بأي وجه في هذا الخلاف، وهذا إذا أضاف المتجر قيمة إسترجاع مبلغ عن أي عمليات بيع تمت باستخدام البطاقة فإن المصرف سيضيف القيمة لرصيد البطاقة عند ستلام قيمة الإسترجاع من المتاجر، ولا يجوز لحامل البطاقة أن يعتبر مطالبته أساساً لمطالبته للمصرف بالتالي وتسوي العملية بين المتاجر وحامل البطاقة دون إدخال المصرف طرفاً فيها.
 - 15- عند استعمال البطاقة في أي من الات "ATM" أو نقاط البيع "POS" لتنفيذ أية عمليات أو تعليمات مصرفية فسوف تعتبر سجلات المصرف في خصوص هذه العمليات قاطعة وملزماً في جميع الأحوال وبخصم المصرف قيمة المسحوبات والمصرفات التي تمت بموجب البطاقة من رصيد البطاقة المتاح.
 - 16- يقوم المصرف بالسماح باستخدام البطاقة في عمليات السحب النقدي وشراء السلع أو الحصول على الخدمات وفقاً للحدود المقررة لكل عملية والتي يقرها المصرف، وللمصرف الحق في تعديل تلك الحدود من أن لآخر دون الرجوع لحامل البطاقة.
 - 17- للمصرف الحق في إيقاف / إنهاء الخدمة / إضافة خدمات جديدة أو عدد البطاقات المصدرة وبدون الرجوع لحامل البطاقة وليس له الحق في الاعتراض على ذلك.
 - 18- يحق لحامل البطاقة طلب إلغاء / أو إيقاف التعامل بالبطاقة بغير أن يؤثر ذلك على التزامه بخصوص أية معاملة بالبطاقة قبل إنهائها أو إيقاف التعامل بها.
 - 19- حامل البطاقة مسئول قانونياً أمام المصرف عن كافة العمليات التي تتم باستخدام البطاقة.
 - 20- في حالة حدوث أي نزاع بين حامل البطاقة والمصرف وعرض هذا النزاع على القضاء تكون السجلات والمستندات والبيانات المدونه على الوسائط الممغنطة وسبله أدات غير قابلة لإثبات العكس
 - 21- لمزيد من الحرص فإن المصرف يقر حد أقصى لعمليات السحب النقدي من رصيد الحساب يوميا وكذا عدد مرات السحب يوميا وسيتم إخطار العملاء بهذا الحد، ويحق للمصرف من حين لآخر تعديل الحد طبقاً لما يراه من ظروف تستلزم ذلك وبدون أي اعتراضات من أي طرف.
 - 22- يتيح استخدام البطاقة أماكن التعرف على رصيد الحساب، وعليه تخلى مسئولية المصرف تماماً عن معرفة الغير لهذة البيانات سواء تم ذلك نتيجة لإصدار البطاقة للغير كطلب إصدار بطاقة إضافية أو نتيجة لفقد البطاقة أو معرفة الغير للرقم الشخصي الخاص، ولحين إبلاغ المصرف بإيقاف التعامل بالبطاقة.
 - 23- يحق للمصرف تعديل كافة أو أي من شروط هذا الاتفاق من وقت إلى آخر دون الحاجة إلى موافقة حامل البطاقة، ويقوم المصرف بإخطار حامل البطاقة بأي تعديل بالطريقة التي يراها مناسبة وتعتبر التعديلات الجديدة سارية النفاذ دون الحاجة لموافقة كتابية من حامل البطاقة.
 - 24- يحق للمصرف في أي وقت من الأوقات وبمطلق تقديرة أن ينتقل عن أي أو يحل أو يبيع لأي طرف آخر بآية طريقة كانت وبصفة كلية أو جزئية أي من حقوقه في هذا الاتفاق أو أية مستندات اخرى دون حاجة لموافقة حامل البطاقة.
 - 25- يحق للمصرف إبلاغ أي طرف آخر بآية بيانات تتعلق بحامل البطاقة وفقاً لما يراه مناسباً.
 - 26- نقر بموجب هذا بيان سائر ماسميت ابداعاً أو ماتم ابداعاً من مبالغ نقدي بحساب البطاقة، سواء قمنا بانفسنا بهذه الإبداعات النقدية أو سواء تمت هذة الإبداعات بواسطة وكيل عنا، وهي من أموالنا الخاصة المملوكة لنا خالصاً وأنها أموال مشروعة المصدر وغير متحصلة أو عائد البنا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن أية جريمة من الجرائم المؤتمه قانوناً والتمم بتحديث المعلومات والمستندات المقدمه بشأن شراء البطاقة عند ظهور أي أسباب تدعو لذلك وفقاً لما تستوجب أحكام قانون مكافحة غسل الاموال في ليبيا
 - 27- يحظر على حامل البطاقة استخدام البطاقة في معاملات تنتافي مع القانون أو النظام العام للدولة ويحتفظ المصرف لنفسه بحق ايجاد الوسائل والسبل الكفيلة وبحظر استخدام البطاقة على هذا النحو تلقائياً ما امكن له ذلك ولو دون اشعار مسبق لحامل البطاقة، وللمصرف الحق بإيقاف البطاقة أو الغائها في حالة ما تراني له أن حامل البطاقة يسيئ استخدامها بأي صورة من الصور، ويتعهد حامل البطاقة بعدم استعمالها في أي شي محرم شرعاً.
 - 28- يخضع هذا الاتفاق لإحكام القانون الليبي وفي حالة حدوث أي نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ هذا الطلب أو ما يتولد عنه، سيتم تسويته والفصل فيه نهائياً أمام محاكم طرابلس، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.